



لجنة المسائل السياسية الخاصة  
وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)  
الجلسة ٤  
المعقودة يوم الأربعاء  
١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤  
الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الدورة السابعة والأربعون  
الوثائق الرسمية

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : السيد هوديفا (أوكرانيا)  
ثم : السيد سامانا (بابوا - غينيا الجديدة)  
(نائب الرئيس)

ثم : السيد هوديفا (أوكرانيا)  
(الرئيس)

المحتويات

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بالبنود الأخرى من جدول الأعمال)\* (تابع)

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلّة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي\* (تابع)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة للأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية\* (تابع)

\* ينظر في هذه البنود سوية.

../..

Distr.GENERAL  
A/C.4/49/SR.4  
31 January 1995  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN

هذا المحضر قابل للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .  
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

## المحتويات (تابع)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة\* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي\* (تابع)

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي\* (تابع)

طلبات الاستماع

## افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بالبنود الأخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/49/23) (الجزء الثاني، الجزء الخامس، الفصل الثامن، الجزء

السادس، الفصل التاسع، والجزء السابع، الفصل العاشر)، A/AC.109/1179-1183، 1185-1186، 1188-1190، 1192-1195، 1197، A/49/287، 381 و 492)

البند ٨١ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ هـ من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/23) (الجزء الرابع، الفصل الثامن)، A/49/384 و Add.1)

البند ٨٢ من جدول الأعمال: أنشطة المصالح الأجنبية، الاقتصادية وغيرها، التي تعرقل تنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة للأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية (تابع) (A/49/23) (الجزء الثالث، الفصل الرابع)، A/AC.109/1191)

البند ٨٣ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/49/23) (الجزء الرابع، الفصل السادس)، A/AC.109/L.1824، E/1994/114 و Add.1)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/49/3) (الفصلان الخامس (الباب جيم) والتاسع))

البند ٨٤ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/49/413)

طلبات الاستماع (A/49/4/Add.7-8، A/C.4/49/6 و A/C.4/49/4/Add.1-2، 6، 8، 9)

١ - الرئيس: أبلغ أعضاء اللجنة بأنه تلقى رسائل تتضمن طلبات استماع تتعلق بغوام (A/C.4/49/4/Add.7) و (8) والصحراء الغربية (A/C.4/49/6 و Add.1-2، 6، 8 و 9)، في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال. وقال إنه يعتبر أن أعضاء اللجنة قرروا تلبية هذه الطلبات.

٢ - وتقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم غير المشمولة بالبنود الأخرى من جدول الأعمال) (تابع) (A/49/23) (الجزء الثاني، الجزء الخامس، الفصل الثامن، الجزء السادس، الفصل التاسع والجزء السابع، الفصل العاشر)، A/AC.109/1179-1183، 1185-1186، 1188-1190، 1192-1195، 1197، A/49/287، 381، 492)

## الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومقدمي الطلبات

### مسألة كاليديونيا الجديدة

٣ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد أوريغي (المؤتمر الشعبي، كاليديونيا الجديدة) إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٤ - السيد أوريغي (المؤتمر الشعبي، كاليديونيا الجديدة): قال إنه يود إحاطة أعضاء اللجنة علما بمحتوى الوثيقة التي أعلنت فيها من جانب واحد سيادة شعب الكانك على أرضه والتي اعتمدت في شكل قرار أثناء انعقاد المؤتمر الشعبي العام الثاني في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في نراتش - آراما.

٥ - وأضاف يقول إن شعب الكانك يرزح تحت سيطرة الاستعمار الفرنسي منذ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣. وقد عمدت فرنسا، بعد استيلائها على بلاد الكانك، إلى حرمانهم من جميع حقوقهم، وشكلت من جانب واحد أجهزة سلطة استعمارية وممارسة سياسة تقوم على إهدار القانون وعلى العنف في حق شعب الكانك. ويرزح الكانك تحت نير الاستعمار الرأسمالي سياسيا، وهم ضحايا الاستغلال الاقتصادي من جانب المنحدرين من أصل فرنسي، كما يعانون من نشاط رأس المال التجاري الذي تزاوله الشركات عبر الوطنية. وقد أدى ذلك كله إلى تضيق الخناق على شعب الكانك وتدمير حضارته الأصيلة ومحو تقاليده العريقة.

٦ - ومضى قائلا إن شعب الكانك خاض منذ بدء عهد الاستعمار نضالا ضد المضطهدين من أجل استعادة كرامته وحرية واستقلاله، وقد توج هذا النضال بمطلب رسمي بالاعتراف باستقلال الكانك، وقد صيغ هذا المطلب يوم ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥، على أساس أن شعب الكانك يطالب بالاعتراف بوحدته كشعب وبكونه السيد الشرعي الوحيد على بلاد الكانك. وله الحق في تقرير مصيره بحرية وفي الدفاع عن كرامته وحرية، واستعادة جميع الأراضي التي تشكل بلاد الكانك. وبعبارة أخرى، فإن الأمر يتعلق بنيل الكانك استقلالهم على أساس المبادئ الاشتراكية والهيكل التقليدي. وللكانك أيضا الحق في الحصول على الوسائل المادية اللازمة لتأمين تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبناء الاشتراكية الكانكية. ولقد طالب الكانك بأن يعاملوا باحترام وبأن تنفذ بسرعة وبفعالية الالتزامات التي تعهد بها رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران، وكذلك الالتزامات الواردة في بيانات الحكومة الفرنسية التي اعترفت بحق الكانك في الاستقلال.

(السيد أوريغي، كاليديونيا الجديدة)

٧ - وأردف قوله إن الكانك أصبحوا أجانب في أرضهم. فبعد ١٤١ عاما من الاضطهاد الاستعماري تحولوا إلى أقلية قومية لا تملك أرضها ذاتها. وليس لدى الكانك الجنسية الفرنسية. وبما أنه يحق لأي شعب أن تكون له جنسية، فإن الكانك يريدون حاليا الحصول على جنسية بلادهم. إن حق الكانك في الاستقلال قد حصل على اعتراف الحزبين الاشتراكي والشيوعي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، كما ورد هذا

الاعتراف في الإعلان الموقع في نيفيل - لوروش في تموز/يوليه ١٩٨٣، وفي محفل جنوب المحيط الهادئ، كما اعترف به المشاركون في اجتماع رؤساء دول وحكومات البلدان غير المنحازة، وكذلك منظمة الأمم المتحدة والعديد من الوكالات المتخصصة.

٨ - وانطلاقاً مما تقدم، فقد أصدر المشاركون في المؤتمر الشعبي العام الثاني قراراً أعلنت في منطوقه من جانب واحد سيادة شعب الكانك وذلك بغية الدفاع عن حقوق الكانك المقدسة في أن يعاملوا كسيد شرعي وحيد على بلاد الكانك، وأن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وأن ينالوا حريتهم دون قيد أو شرط، وأن يحددوا مركزهم السياسي بشكل مستقل، ألا وهو استقلال الكانك على أساس المبادئ الاشتراكية والهيكل التقليدية.

٩ - وترد في القرار أيضاً إدانة لاستيلاء فرنسا من جانب واحد يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٨٥٣ على بلاد الكانك، والاضطهاد الاستعماري للكانك على مدى ١٤١ عاماً، وتحقيق اتفاقات ماتينيون الهادفة إلى تدمير ثقافة الكانك وأعرافهم، وإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير في عام ١٩٩٨، دون مراعاة حق شعب الكانك في تقرير مستقبله بحرية. ويرد فيه كذلك إعلان لسيادة الكانك على أرضهم ومواردهم الطبيعية ومنطقتهم البحرية الممتدة مائتي ميل، وكذلك على مجالهم الجوي. أما في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فذكر أنه سوف تُبنى في البلد ديمقراطية شعبية تراعي الهياكل التقليدية بغية الانتقال فيما بعد نحو الاشتراكية. وقد طلب إلى فرنسا وسائر الدول المستقلة ذات السيادة وإلى المجتمع الدولي بأسره الاعتراف بسيادة شعب الكانك التي أعلنت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ في نراتش - آراما.

١٠ - وأوضح أن المؤتمر الشعبي أعلن يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر عيداً وطنياً لسيادة الكانك واستقلالهم. وتبنى عدداً من المبادئ المتعلقة بتنظيم الدولة المستقلة، بما في ذلك ما يتعلق بضرورة مطالبة الرئيس الفرنسي بالاعتراف بسيادة الكانك وإعادة كامل الممتلكات إلى أصحابها من القادة والملوك التقليديين. وأشار إلى أن بلاد الكانك سوف تسمى من الآن فصاعداً "أومووا مو آوي" وهذا يعني "المنايع والسلم والسكينة". وقال إن ألوان علم المؤتمر الشعبي ستظل على ما هي عليه، أما شعار المؤتمر الوطني فسوف يكون عبارة عن كوخ وشجرة تنوّب فضية وشجرة جوز هند ثم عبارات تقول: "العرف دستوري وهو حياتي وحياتى مجتمعي". وسوف يُعقد ثالث مؤتمر شعبي عام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وقد أرسلت رسالة إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فرانسوا ميتران وحكومة فرنسا بهذا الشأن، لكن لم يصل رد عليها بعد.

١١ - السيد أوليفي غادر طاولة مقدمي الطلبات.

#### مسألة غوام

١٢ - بدعوة من الرئيس جلست السيدة ماريانا ريوس (اتحاد أصحاب أراضي غوام) إلى طاولة مقدمي الطلبات.

١٣ - السيدة ماريانا ريوس (اتحاد أصحاب أراضي غوام): قالت إن أكثر المسائل تعقيدا وإحاحا اليوم في غوام هي مشكلة الأرض. وإن شعب شامورو الأصلي ينتظر من حكومة الولايات المتحدة أن تعيد إليه أراضي أجداده التي أخذت منه ظلما ولا يستطيع أن ينقلها إلى أبنائه، بل هي متروكة للبوار.

١٤ - ووجهت اهتمام اللجنة إلى الوثيقة التي أعدتها منظماتها، التي قُدمت إلى اللجنة الخاصة في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٤ وإلى اللجنة الرابعة في الدورة الجارية. وتوضح الوثيقة بجلاء، أنه مع توافر الإرادة السياسية، فلسوف يتسنى إيجاد السبيل الكفيلة بحل مشكلة الأرض على أفضل وجه من خلال إعادة الأراضي إلى ممثلي شعب الشامورو دون مساس بالقواعد العسكرية التابعة لحكومة الولايات المتحدة. ومع ذلك فإن شعب الشامورو يدرك أن استعادة أراضي أجداده بكاملها هو أمر متعذر في العديد من الحالات. بيد أنه ينبغي إعادة أي أراضٍ فائضة على الفور، لا من خلال أجهزة السلطة المحلية، بل ينبغي إعادتها مباشرة إلى أصحابها التي انتزعت منهم.

١٥ - ومضت قائلة إن ممثلي السكان الأصليين، إذ يدافعون عن حقهم في الأرض، مستعدون للقيام بأعمال حاسمة. ولا تدع البيانات التي صدرت عنهم في مؤتمر الأرض أي شك في ذلك. من ذلك مثلا البيان الذي أدلت به ديبورا أ. كاماتشو وأشارت فيه إلى أن المسألة لا تتعلق بما إذا كان الشامورو وطنيين أو قوميين متعصبين أو كانوا عناصر تسعى إلى تقويض مصالح أمن الولايات المتحدة القومي. وأغلب الظن في الواقع هو أن الشامورو وطنيون بكل ما تنطوي عليه هذه الكلمة من معانٍ رفيعة. وإن شعب غوام يؤيد بقوة المحافظة على السلم في منطقة المحيط الهادئ. لكن جوهر المسألة يكمن في أنه إذا كانت المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة لا تستخدم أراضٍ معينة لأغراض الأمن القومي، وإذا كانت هذه الأراضي قد حددت على أنها أراضٍ فائضة فإنه يتعين آنذاك إعادتها إلى أصحابها.

١٦ - وأضافت أنه يمكن القول، حسب تعبير أحد سكان غوام، إنه يسود الجزيرة حاليا وضع أصبح تلتصق معه تهمة التمرد على أمريكا بأي ممثل لشعب الشامورو يحتج على الظلم وإساءة استعمال السلطة أو ينتقد بأي شكل آخر من الأشكال إجراءات السلطات العسكرية. وكونه مواطنا أمريكيا يمارس حقوقه الدستورية لا يعني الكثير لممثلي الحكومة الفيدرالية أو المحلية. إن من الضروري الدفاع عن الحقوق المدنية للشامورو. وعندما تنتهك الحكومة حقوق مواطنيها فإن لهؤلاء حق بل وعليهم واجب الاحتجاج على هذه الأعمال. وإن الطريقة التي حلت بها مسائل الأرض في غوام في سنوات ما بعد الحرب تشكل انتهاكا فاضحا ومتعمدا للحقوق غير القابلة للتصرف لجميع ملاك الأراضي من الشامورو.

(السيدة ماريانا ريوس)

١٧ - وتابعت قولها إن الشهادات الأخرى لممثلي شعب الشامورو تشير إلى عدم امكانية القبول بمنطق حرمان ملاك الأراضي من الشامورو من الوصول إلى أراضيهم. فهم يدفعون الضرائب أسوة بسائر السكان الأمريكيين ولهم الحق في العبور بحرية واستخدام الهياكل الأساسية الملائمة. والشامورو لا يريدون أن يشعر أبنائهم وأحفادهم بأنهم مواطنون "من الدرجة الثانية" محرومون من بعض حقوقهم الدستورية.

١٨ - وخلصت إلى القول إن الشامورو الذين غدوا ضحية العسف لم يعد بمقدورهم أن يبقوا مكتوفي الأيدي في انتظار حل يصدر عن الحكومة الاتحادية. وإذا كانت الحكومة الاتحادية لا تنظر بجدية كافية إلى مسألة إعادة الأراضي الفائضة لأصحابها الشرعيين على الفور فإن الشامورو مستعدون لاتخاذ تدابير فورية. فهم سوف يتكلمون بأعلى صوتهم مستنديين إلى المنطق والوقائع بغية إيقاظ أمريكا النائمة. وطلبت المتكلمة من الأمم المتحدة تقديم المساعدة في حل هذه المشكلة الملحة وإيجاد بعثة لتقصي الحقائق إلى الجزيرة لاطلاع العالم على حقيقة ما يجري هنالك.

١٩ - غادرت السيدة ماريانا ريوس طاولة مقدمي الطلبات.

٢٠ - السيد سامانا (نائب الرئيس) يتولى رئاسة الجلسة.

٢١ - وبدعوة من الرئيس، جلس السيد ارتيرو (شركة "ارتيرو ريالتي" للشؤون العقارية) إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٢٢ - السيد ارتيرو (شركة أرتيرو للشؤون العقارية): قال إن إحدى مميزات غوام الفريدة هي أن أحدا لم يستشر سكان غوام في يوم من الأيام لدى اتخاذ أي من القرارات. ومثال على ذلك أسرة ارتيرو نفسه التي صادر العسكريون قطعة أرض لها دون دفع التعويض الواجب. وبرغم أن مبدأ العمل الاقتصادي الحر يكمن في أساس دستور الولايات المتحدة، فإن حكومة الولايات المتحدة لا تسمح لأسرة ارتيرو ولا للعديد من سكان غوام الآخرين، بالاستفادة مما تدره أرضهم من منافع اقتصادية رغم كونهم جميعا من مواطني الولايات المتحدة. وإن الاستيلاء على الأراضي في غوام بعد الحرب العالمية الثانية إنما يشكل اجحافا اقتصاديا بحق سكانها. وها هم سكان غوام يحاولون منذ ٥٠ عاما دون جدوى أن يزيلوا هذا الاجحاف. وما لم تتم إعادة الأراضي، فإنه لن يكون بمقدور شعب غوام إعمال حقه في تقرير المصير.

٢٣ - ومضى قائلا إن شعب غوام قد تعب من الخطابات السياسية والوعود الفارغة. ولا بد من أن تحل المشكلة القائمة بالسبل الملائمة. وقد جرى مؤخرا توقيف عدة أشخاص من سكان غوام لإعراهم عن

(السيد ارتيرو)

الاحتجاج على الانتهاكات القائمة. وأعرب عن الأمل في أن لا تغدو غوام "النقطة الساخنة" التالية التي تستلزم تدخلا من قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم.

٢٤ - واختتم قائلا إن احتجاج سكان غوام يعود إلى عوامل عديدة، منها مستوى الحياة في غوام وعدم ضبط نظام إعمار الأراضي، وغياب أي خطة لاستخدام الأراضي، والخطر الذي يشكله مرور أنابيب وقود الطائرات فوق سطح الأرض، وعدم استخدام أجزاء واسعة من الأراضي المصادرة طيلة ما يزيد على ٥٠ سنة. كذلك تبرز ضرورة تنظيف الأرض من القاذورات والنفايات السامة الناتجة عن النشاط العسكري. وإن منح الحرية لشعب الشامورو عن طريق إعادة أعمال حقوقه في الملكية الخاصة سوف يعطيه امكانية تحديد مصيره. وما الديمقراطية سوى وجود مثل هذه الامكانية.

#### مسألة الصحراء الغربية

٢٥ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد اورورك إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٢٦ - السيد اورورك : تكلم بصفته الشخصية فقال، إنه عاش في الفترة الممتدة من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه ١٩٩٤ في مخيمات اللاجئين التابعة للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في تندوف، الجزائر، حيث درّس اللغة الانكليزية ودرس الجوانب العسكرية - السياسية للنزاع بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية. ورأى أن ضمان نجاح عمل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تتمثل في تطبيق الأمم المتحدة نهجا غير متحيز. ويمكن إحراز نتائج بوسع الطرفين قبولها باستخدام خطة السلم الأصلية التي وضعتها الأمم المتحدة كأساس لتحديد هوية المشاركين في الاستفتاء من يتمتعون بحق التصويت وتسجيلهم. وسوف تضمن الأمم المتحدة، بتمسكها بهذه المبادئ التوجيهية، إجراء الاستفتاء على نحو لا يدع لأي من الطرفين مجالا للطعن في نتائجه، وبذلك تحرز تقدما ملموسا على طريق إشاعة الاستقرار في شمال افريقيا. وفي هذه الحالة، فإنه يمكن لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أن تكون مثالا يحتذى به في ما تقوم به الأمم المتحدة مستقبلا من عمليات تهدف إلى إشاعة الاستقرار في مناطق الاضطرابات وضمان إقرار السلم والأمن الدوليين.

٢٧ - وتحدث عن التصريحات التي تقول إن جبهة البوليساريو تجبر الصحراويين على البقاء في مخيمات اللاجئين رغما عن إرادتهم ولا تسمح لهم بالخروج إلى مناطق الصحراء الغربية التي يسيطر عليها المغرب أو إلى المغرب نفسه، فقال إن هذه التصريحات لا تمت إلى الواقع بصلة. فقد أبدى العديد من الصحراويين الرغبة في العودة إلى الصحراء الغربية ولكن بعد إستفتاء حر ونزيه. أما اللاجئين الذين يعيشون منذ ما يزيد على ١٧ عاما منفصلين عن أسرهم، فإنهم يفضلون إحضار أسرهم إلى مخيمات اللاجئين بدلا من الرحيل إلى المغرب. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن مخيمات اللاجئين هذه تضم نحو ٢٠٠

(السيد اورورك)



مواطن مغربي مفرج عنهم، وهم يشكلون جزءاً من أسرى الحرب السابقين الذين أطلقت سراحهم جبهة البوليساريو في عام ١٩٨٩. لكن الحكومة المغربية لا تسمح لهم بالعودة إلى المغرب.

٢٨ - وأضاف قائلاً إن واقع الحال أن الصحراويين أقاموا بقيادة جبهة البوليساريو مجتمعاً حراً ومستقراً، في معسكرات اللاجئين، حيث تنتخب الإدارة انتخاباً ديمقراطياً وتكفل الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في الرعاية الصحية والتعليم وفي حرية المعتقد، وحيث تؤدي النساء دوراً متعاضماً الأهمية في تكوين التقاليد الثقافية.

٢٩ - وخلص إلى القول إن هدف بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ينبغي أن يتمثل في التوصل إلى حل دائم لمشكلة الصحراء الغربية، وأن السبيل الوحيد إلى تسوية النزاع يتمثل في تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره. فمستقبل هذا الشعب، وكذلك الاستقرار والسلم في المنطقة، يتوقف على الأمم المتحدة، ويعود الدور الرائد في هذا المجال لنشاط اللجنة الرابعة.

٣٠ - السيد السنوسي (المغرب): قال إن بعض المعلومات التي عرضها السيد أورورك تتسم بعدم الدقة. فالمؤشرات جميعها تدل على أن السيد أورورك قد صدق كل ما قيل له إبان وجوده في الإقليم. فقد غدا من المعروف حالياً عدد الأشخاص الذين عادوا بمحض إرادتهم إلى الإقليم هرباً من معسكرات اللاجئين في تندوف. وهذا ما يؤكد تقرير بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء ووكيل الأمين العام.

٣١ - السيد أورورك: قال إنه تسنى له خلال فترة إقامته في مخيمات اللاجئين الالتقاء بعدد كبير من الصحراويين القاطنين فيه، وأن أحداً منهم لم يبد رغبة في العودة إلى مناطق الصحراء الغربية التي يسيطر عليها المغرب أو إلى المغرب نفسه. وقال إنه يأسف لكونه لا يملك بيانات إحصائية دقيقة، حيث أنه لم يجر أي عمليات إحصائية. وأوضح أن الهدف من البيان الذي أدلى به في اللجنة لا يتعدى مهمة إطلاع أعضائها على ما لديه من معلومات.

٣٢ - السيد السنوسي (المغرب): قال إنه لا يعتزم الدخول في جدل، لكنه يكتفي بأن يذكر أعضاء اللجنة بأنه ينبغي ألا يتعين على اللاجئين الراغبين في مغادرة المخيمات، كما هو معروف، التماس إذن من أولئك الذين يحتجزونهم هناك أو يحدون من حريتهم.

٣٣ - غادر السيد أورورك طاولة مقدمي الطلبات.

٣٤ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد بخاري أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)) إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٣٥ - السيد بخاري أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إنه لا يمكن القول بأن الأمم المتحدة حققت نجاحا كاملا في ميدان إنهاء الاستعمار خلال السنوات الخمسين من تاريخ وجودها ما دام شعب الصحراء الغربية الرازح تحت السيطرة الأجنبية محروما من حقه المشروع في تقرير المصير.

٣٦ - ومضى قائلا إن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قد وضعتا، بعد خمسة عشر عاما من الحرب وفي ظل ظروف دولية مؤاتية لحل المنازعات بالوسائل السلمية، خطة لتسوية مسألة الصحراء الغربية، وهي خطة وافق عليها الطرفان وصادق عليها مجلس الأمن. ويتمثل هدف هذه الخطة في تنظيم استفتاء بشأن مسألة تقرير المصير يتيح لسكان الصحراء الغربية الخيار بين الاستقلال الذي ناضلوا من أجله، أو الانضمام الى الدولة التي احتلت أرضهم بالقوة. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٥٠/٤٠ وقرار منظمة الوحدة الافريقية ١٠٤، كان ينبغي أن يجري الاستفتاء بدون أي قيود إدارية أو عسكرية. لكنه تسنى للمغرب أن يفرض على منظمة الأمم المتحدة وجود ٦٥ ٠٠٠ عسكري في هذا الاقليم خلال الفترة الانتقالية، وأن يفرض كذلك إدارته وشرطته وعشرات الآلاف من مستوطنيه. ولا ريب في أن ذلك لا يوجد في أي حال من الأحوال ظروفا مثالية لإجراء الاستفتاء بحرية، لا سيما وأن عدد من يحق لهم التصويت من السكان الصحراويين لا يتعدى ٨٠ ٠٠٠ نسمة. ومع ذلك فقد قدمت الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية، وهي العضو الكامل في منظمة الوحدة الافريقية، تنازلات بهذا الشأن لكي تتكفل الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية بالنجاح. ومع ذلك، استطاعت الحكومة المغربية، محاولة منها استخدام الأمم المتحدة لإضفاء طابع الشرعية على احتلالها، أن تفرض من جانب واحد على هذه المنظمة تغيير بند بالغ الأهمية يتصل بمسألة المقترعين، وذلك بغية إدراج مغاربة في قوائم المشاركين في الاستفتاء.

٣٧ - وتابع قائلا إنه كان من الممكن تجنب الجدل المستمر منذ فترة طويلة بشأن معايير تحديد هوية المشاركين في الاستفتاء لو أن منظمة الأمم المتحدة كفلت بشكل ملائم المحافظة على خطة السلم في صورتها الأصلية ولو أن الوسيط الرسمي اتخذ موقفا مستقلا غير متحيز. بيد أن هذا لم يحدث للأسف. فقد دفع سير الأحداث بهذه الصورة حكومة الدولة القائمة بالاحتلال الى الاتجاه نحو إجراء استفتاء يلبي مصالحها، أو كفالة خروج قوات الأمم المتحدة وتحميل الطرف الآخر كامل المسؤولية عن إحباط عملية التسوية. وعقب اتخاذ مجلس الأمن القرار ٩٠٧ (١٩٩٤) الذي أيد فيه الصيغة الثانية من صيغ التسوية الثلاث التي اقترحتها الأمين العام، بذلت جبهة البوليساريو قصارى جهدها في سبيل استمرار عملية السلام وتكليلها بالنجاح رغم المعاناة الشديدة التي شهدتها هذه العملية نتيجة الموقف الهدام الذي اتخذته

(السيد بخاري أحمد)

الحكومة المغربية. بيد أن المغرب عاد فأعاق الأعمال المتصلة بتحديد هوية الصحراويين الذين تحقق لهم المشاركة في الاستفتاء، مما أدى إلى تأخر لجنة تحديد الهوية في مباشرة أعمالها شهورا عدة.

٣٨ - واستطرد قائلا إن ثمة ما يكفي من الوقائع التي تشهد على أنه لا يزال هنالك الكثير مما ينبغي عمله لإجراء استفتاء يتحلى بالشفافية والانصاف والحرية. فالفترة الانتقالية لم تبدأ بعد، وما تزال هنالك جملة من المشاكل التي لم يبت بها بعد. وحتى إذا تسنى إجراء استفتاء عادل، فإنه ليس هناك على الإطلاق ما يضمن أن يحترم المغرب نتائجه، فقيادة هذا البلد، شأنهم في ذلك شأن ممثلي ما يسمى بالمعارضة الرسمية، لا يضآون يعلنون بأنهم لن يقبلوا بنتائج الاستفتاء إلا إذا جاءت مساندة للاحتلال.

٣٩ - وتابع قائلا إنه وفقا للميثاق، ينبغي أن تأخذ الأمم المتحدة على عاتقها كامل مسؤولية تسوية هذا النزاع الذي يحرم استمراره الشعب الصحراوي من أن يتمتع بحقوقه المشروعة ويعرض للخطر أمن واستقرار دول المغرب الكبير وشمال افريقيا. وقال إن جبهة البوليساريو مستعدة للدخول في حوار رسمي مسؤول وجدي مع حكومة المغرب بغية تذليل الصعوبات التي تعترض تنظيم استفتاء بشأن مسألة تقرير المصير. وإن إجراء استفتاء مزور، وفقا للمخطط الذي يريده المغرب يمكن أن يعرض سمعة الأمم المتحدة للخطر الشديد وأن يسفر عن اندلاع أعمال حربية جديدة. ولا يمكن الوصول إلى سلم عادل ونهائي، وبالتالي تعزيز الاستقرار في المنطقة، إلا بإجراء استفتاء على تقرير المصير، يستند إلى ضمانات دولية تكفل نزاهته وشفافيته.

٤٠ - غادر السيد بخاري أحمد طاولة مقدمي الطلبات.

٤١ - عاد السيد هودوما (الرئيس) ليتولى رئاسة الجلسة.

٤٢ - وبدعوة من الرئيس، جلست السيدة ماي (ناشرة مطبوعة "باراداييم ٢٠٠٠") إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٤٣ - السيدة ماي (ناشرة مطبوعة "باراداييم ٢٠٠٠"): قالت إن العلاقات بين المغرب والصحراء الغربية قد انتهت بعد ٢٠ عاما إلى طريق مسدود، بالرغم من اعتماد الجمعية العامة في عام ١٩٦٦ قرارا يدعو اسبانيا إلى إجراء استفتاء بشأن مسألة الاستقلال. وإن المخرج يكمن في كفالة إجراء استفتاء عادل في شباط/فبراير ١٩٩٥ والتمكن من حل جميع المسائل الخلافية المتعلقة بتعداد السكان الذي أجري في عام ١٩٧٤. وإن جوهر التناقض يكمن بالذات في هذا التعداد الذي أجرته اسبانيا التي تتمتع بخبرة عقود طويلة

(السيدة ماي)

في إعداد تقارير التعداد في العشرات من المستعمرات في جميع أنحاء العالم، عن عمليات التعداد في اسبانيا نفسها.

٤٤ - ومضت قائلة دعونا نفترض أن الرقم والبالغ ٧٤ ٠٠٠ نسمة الذي تم التوصل إليه نتيجة للتعداد هو رقم صحيح وإن جميع المواطنين، ذكورا وإناثا ممن هم في سن الثامنة عشرة أو أكثر يحق لهم التصويت. وإذا أريد في هذه الحالة تحديد عدد السكان الذين يحق لهم التصويت، فإنه يتعين من الناحية النظرية حساب أطفال الصحراويين المولودين في عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٦ وخلال الشهرين الأولين من عام ١٩٧٧ لا غير. وانطلاقا من القيمة المتوسطة للبيانات الإحصائية، مع استبعاد مؤشرات وفيات الأطفال والوفيات نتيجة لكبر السن أو الحروب أو الأمراض، فإن عدد الناخبين الجدد لن يزيد على ٢٣ ٢٠٠ ناخب، وهو رقم يقل كثيرا عن الرقم البالغ ١٧٠ ٠٠٠ نسمة، وهو عدد الأشخاص الذين تصر الحكومة المغربية على إضافتهم إلى القائمة الأصلية المؤلفة من ٧٤ ٠٠٠ ناخب.

٤٥ - وأضافت قائلة إن الحجة الثانية التي يستخدمها المغرب في إقناع بلدان الغرب لمبررات "ضم" الصحراء هي أن المغرب كان يحتل هذا الإقليم قبل اسبانيا، مع أن محكمة العدل الدولية دحضت هذه الحجة. ويصعب على المرء أن يرى بلده محتلا لفترة ٢٠ عاما من قبيل بلد آخر يدعي ملكيته، وأن يوصف نضاله لاستعادة السيادة استخفافا، بأنه حركة تخريبية إرهابية. ولا يشار في الكتب المدرسية والتقويم والمراجع إلى أعضاء حركة البوليساريو إلا بالمخربين، في حين أن معظمهم من الأطفال والنساء والرجال وعمال البساتين والبدو.

٤٦ - ومضت قائلة إن من الضروري إزالة هذا التناقض وهذا الخلط، والمخرج يتمثل في إجراء استفتاء عادل خاضع للمراقبة وشفاف تدعى لتسليط الأضواء عليه الصحافة العالمية. ومما يدعو إلى الأسف أن ثمة تدابير تتخذ حاليا لمنع مشاركة جميع المراقبين الذين يمثلون وسائل الإعلام العالمية في الاستفتاء الذي سوف يجري في شباط/فبراير. وإن مثل هذه الإجراءات من شأنه أن يشكل حافزا للبلدان التي تريد إخفاء مآربها بالتظاهر بإجراء انتخابات زينة ثم تتلاعب بالنتائج لمصلحتها. وبما أن الأمم المتحدة دأبت على اتباع نهج مسؤول إزاء الإشراف والرقابة على إجراء الانتخابات المتنازع بشأنها، فإن من الضرورة الملحة أن تكفل وصول الصحفيين الأجانب إلى هذا الإقليم لضمان صحة نتائج الاستفتاء. ولا ينبغي بأي شكل من الأشكال تأويل مساعدة الصحراويين في إجراء استفتاء عادل تحت إشراف المنظمات الدولية على أنه موقف يستهدف المغرب. والتاريخ حافل بالعديد من الأمثلة التي كانت الدول المتحالفة تجد فيها نفسها مختلفة على مسائل محددة في مسائل السياسة الدولية وحتى السياسة الداخلية، ولكنها كانت تدرك مع ذلك أن الدعم المتبادل أفضل من التدمير المتبادل.

(السيدة ماي)

٤٧ - واستطردت قائلة إن جنوب افريقيا التي كانت حتى وقت قريب مدانة وخاضعة للجزاءات الاقتصادية من جانب بعض الدول بسبب سياستها الداخلية، تجني حاليا الثمار الطيبة للانتخابات التي أجريت هناك. ولا غرو فهي الدولة التي أعطت للعالم قادة مثل يان خرستيان سميث الذي أعد مشروع الديباجة الأصلي لميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لمعايير اليوم فإن توماس جفرسون يعتبر مخربا أو متمردا أو إرهابيا، وليس شخصية مصممة على نيل حق تقرير المصير غير القابل للتصرف والخالص من الطغيان. من كان يصدق أن بإمكان داوود أن يغلب جالوت أو أن بإمكان الولايات المتحدة أن تقف في وجه انكلترا؟ لقد تحققت لهما الغلبة بفضل الإرادة والعزيمة الماضية والتعطش للحرية والعدل. والصحراويون اليوم يخوضون نضالا ضد جالوت اسمه المغرب. وهم لا يريدون سوى العيش في سلام، ويريدون انتخابات عادلة ونزيهة، كما يريدون أن تتاح لهم إمكانية مغادرة معسكرات اللاجئين التي اضطرتهم الظروف إلى اتخاذها منازل لهم ولم شملهم بأسرهم التي حرّموا من رؤيتها طوال ٢٠ عاما.

٤٨ - واختتمت حديثها قائلة إن العلاقات الدولية تتسم بنفس دينامية وحيوية العلاقات بين الأفراد، وثمة مبادئ أساسية معينة يمكننا جميعا أن نؤمن بها وأن نلتزم بها بوصفنا أناسا متحضرين. فثمة دول أكبر تتمتع بقوة أكبر وبالنفوذ والسيطرة، وأخرى أقل إمكانات وقدرة تعتمد على وجود مفاهيم أساسية مثل العدل والحرية وتقرير المصير والحق. بيد أنه ينبغي الشعور بالمسؤولية عندما تمس الصراعات قوى ودول غير قادرة أو غير مهيةة للدفاع عن أرضها وحرّياتها وحقها في العيش بسلام. وإذا تعذر لباس العدل لباس القوة وجب لباس القوة لباس العدل. وينبغي السعي من أجل تحقيق الهدف الوارد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة نفسها وهو توحيد جهودها من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين وبذل مساع مشتركة من أجل تحقيق هذه الأهداف.

٤٩ - غادرت السيدة ماي طاولة مقدمي الطلبات.

٥٠ - بدعوة من الرئيس، جلست السيدة باولو إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٥١ - السيدة باولو: تكلمت بصفتها الشخصية في مسألة الاستفتاء المرتقب في الصحراء الغربية، فقالت إنها كلفت في وقت من الأوقات بصفتها موظفة من موظفي اللجنة الفرعية المعنية بافريقيا التابعة للجنة الشؤون الخارجية في "الكونغرس" الأمريكي بإعداد مشروع قرار للكونغرس يؤيد تنفيذ خطة الأمم المتحدة للسلم في الصحراء الغربية. وعقب العديد من المشاورات والأبحاث اللازمة، أعدت مشروعا يدعو "الكونغرس" إلى تأييد إجراء استفتاء حر وعادل، وتقديم الدعم لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ووقف إطلاق النار بين المغرب وجبهة "بوليساريو". بيد أنه عندما بدأ عرض هذا المشروع على مجلسي النواب والشيوخ للنظر فيه أخذ المغرب يمارس ضغطا شديدا بهدف الحيلولة دون اعتماد هذا

(السيدة باولو)

المشروع، رغم أن الهدف منه هو دعم عملية السلم. وبالرغم من حملة التهويل، نال القرار إجماعاً في لجنة الشؤون الخارجية واعتمده مجلس النواب في تشرين الثاني/يناير ١٩٩١. واعترف أعضاء "الكونغرس" بحق شعب الصحراء في استفتاء حر وعادل.

٥٢ - ومضت قائلة إن منظمة الأمم المتحدة تتخذ تدابير لصنع السلم وحفظه في الصحراء الغربية. والهدف من الأعمال التي تقوم بها هو تعزيز دور المجتمع الدولي وإعطاء الأمل للبلدان التي تسعى إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وإن نجاح المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة في الصحراء الغربية هو مسألة بالغة الأهمية. فالأمم المتحدة تسهم بالفعل مساهمة كبيرة في عملية السلم في الصحراء الغربية بتوفيرها للأفراد والموارد المالية. ولكي تكون لهذا الاستثمار نتائج إيجابية لا بد من اتخاذ سلسلة تدابير. وأول هذه التدابير تلتزم لجنة تحديد الهوية بمعايير دقيقة لتحديد شخصية أي فرد يرغب في الإدلاء بصوته في الاستفتاء، وذلك لأن تعداد السكان الذي أجرته إسبانيا في عام ١٩٧٤ لم يعد هو الأساس الوحيد لإعداد سجل الناخبين. وثانياً ينبغي عدم السماح لأي شخص، بصرف النظر عن المنصب الذي يشغله داخل الأمم المتحدة أو خارجها، بأن يعرقل عملية الاستفتاء أو أن يمارس تأثيراً على نتائجها. وثالثاً، في حالة انتهاك أي من الطرفين لأحكام اتفاق الأمم المتحدة المتعلق بإجراء الاستفتاء أو شروط ما بعد الاستفتاء، على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير الفورية والملائمة ضد الجهة المنتهكة. والأمم المتحدة، بإصرارها على التقيد بالمبادئ التوجيهية الراسخة، تساهم في إجراء استفتاء حر وعادل.

٥٣ - وغادرت السيدة باولو طاولة مقدمي الطلبات.

٥٤ - وبدعوة من الرئيس، جلس السيد غوتيريس (مشروع "ناحيميا إنك") إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٥٥ - السيد غوتيريس (مشروع "ناحيميا إنك"): قال إنه يود أن يوجه حديثه إلى اللجنة بصفتها كاهناً ورئيساً لمنظمة تعنى بتقديم المساعدة للأرامل والأيتام واللاجئين.

٥٦ - وأضاف قائلاً إنه، بوصفه من اتباع تعاليم يسوع المسيح، لا يستطيع أن يدفن رأسه في الرمال كالنعامة كيلا يلاحظ ما يدور حوله. فقد دفع في الماضي كثير من المدافعين عن الحقيقة أرواحهم ثمناً للحرية التي يتمتع الناس بها اليوم. وقال إنه بعد زيارتين للصحراء الغربية، ذلك البلد الذي لم يعد موجوداً والذي لا يزال يطلق عليه في الخرائط القديمة اسم الصحراء الإسبانية، رأى بعينيه معاناة النساء والشيوخ والأطفال، وقال إن الرب، عندما خلق الصحراء، لم يفكر في أنها سوف تتحول إلى معسكر اعتقال. واليوم يتقاتل شعبان شقيقان فيما بينهما، ويوجهان صلواتهما إلى إله واحد هو الله، سائلين إياه العون في سحق العدو. إن هذا أمر لا يرضى عنه الله. وقال إنه ينبغي وضع حد للاقتتال بين الأخوة ودعوة الطرفين المتحاربين إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات. إن الشر لا يسود إلا حينما يتقاعس الاتقياء.

٥٧ - غادر السيد غوتيريس طاولة مقدمي الطلبات.

٥٨ - وبدعوة من الرئيس، جلس السيد هندريكسون إلى طاولة مقدمي الطلبات.

٥٩ - السيد هندريكسون (قبطان متقاعد في حرس خفر السواحل التابع للولايات المتحدة الأمريكية): تحدث، بصفته الشخصية فقال، إن محكمة العدل الدولية قد خلصت، في فتاها المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، إلى استنتاج مفاده أن المواد والمعلومات المعروضة عليها لا تثبت وجود أي رابطة سيادة اقليمية بين اقليم الصحراء الغربية والمملكة المغربية أو الكيان الموريتاني. وعليه فإن المحكمة لم تثبت وجود روابط قانونية ذات طابع يمكن أن يكون له تأثير على تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فيما يتعلق بإنهاء استعمار الصحراء الغربية، وبالذات مبدأ تقرير المصير عن طريق تعبير شعب الإقليم عن إرادته بشكل حر وحقوقي.

٦٠ - وأضاف قائلاً، إلى جانب ذلك، إن المغرب وجبهة البوليساريو، من جهة، ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من جهة أخرى، اتفقوا في آب/أغسطس ١٩٨٨ على مقترحات سلمية اشتركت في تقديمها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. وتتمثل النقاط الأساسية لهذه المقترحات فيما يلي: أولاً، تنظيم استفتاء حر وعادل على تقرير المصير يختار فيه الصحراويون بين الاستقلال والاتحاد مع المغرب. ثانياً، تضاهم على أنه، لأغراض الاستفتاء سوف يتم إعداد قائمة الناخبين على أساس تعداد السكان الذي أجرته اسبانيا في عام ١٩٧٤.

٦١ - ومضى قائلاً إن الاستفتاء الحر الذي من شأنه أن يلي مطالب المجتمع الدولي ينبغي أن يكون ذا طابع شفاف. كما ينبغي فتح الإقليم للصحافة الدولية، وللمراقبين المستقلين ولمنظمات حقوق الانسان. ويكتسب هذا أهمية خاصة نظراً لأن التعداد الذي أجرته اسبانيا، شأنه في ذلك شأن أي تعداد آخر، له هامش خطأ معين. ومع ذلك فإن هذا الهامش يجب أن يكون معقولاً وألا يخضع لتأثير أكبر من اللازم من جانب أي كيان خارجي يتخذ قرارات نيابة عن سكان الإقليم الأصليين. وعلاوة على ذلك، فإن المناخ السياسي له أهمية حاسمة بالنسبة لأي استفتاء حر. وعلى الأمم المتحدة تقع مسؤولية إيجاد مناخ خال من التخويف يمكن أن تسود فيه روح التعاون بين الطرفين في إجراء الاستفتاء.

٦٢ - وفيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في الصحراء الغربية قال إن من بواعث القلق البيان المذاع بالتليفزيون الذي أدلى به في تموز/يوليه من هذا العام جلالة الملك الحسن الثاني وأعلن فيه عن الافراج عن المعتقلين السياسيين المغربيين ما عدا من يعارضون ضم الصحراء الغربية. ولماذا وجد الصحراويون أنفسهم في معسكرات اللاجئين في الجزائر؟ لقد أصبحوا لاجئين لأن الانتصار الذي حققوه في نضالهم من أجل تحرير بلدهم من الاستعمار الاسباني سرقه منهم جار أقوى. بيد أن هذا لم يضت في عضد الصحراويين وهم يبذلون كل ما في وسعهم من أجل البقاء في ظروف بالغة المساواة. فيفضل جبهة

(السيد هندريكسون)

البوليساريو وقيادة المخيمات، أصبح التعليم المدرسي للأطفال والكبار إلزاميا، وتحسنت حالة المرافق والرعاية الصحية في المعسكرات تحسنا كبيرا، وفتحت مدرستان داخليتان، وأتاحت رياض الأطفال الفرصة للأمم لكي يعملن ويشاركن في ادارة المخيمات، حيث يشكلن نسبة ٣٥ في المائة من الجهاز الإداري لهذه المخيمات. ويعمل في المستوصفات وعيادات الأسنان ملاك صحراوي مؤهل، وأنشئ عدد محدود من المشروعات الزراعية.

٦٣ - واختتم حديثه قائلا إنه على يقين راسخ عن أن اجراء استفتاء حر وعادل في الصحراء الغربية لا يخدم لا مصلحة الأمم المتحدة فحسب، بل هو أيضا يخدم المصالح القومية، وذلك للأسباب التالية: أولا أن كل أمريكي يؤمن بأن لكل فرد الحق في تقرير المصير، اي الحق في تحديد مستقبله ومستقبل اولاده في وطنه، وثانيا، إن اجراء استفتاء حر وعادل في الصحراء الغربية سوف يساهم في استقرار الوضع في المنطقة. إذ أن الماضي في زعزعة استقرار الوضع يمكن أن يؤدي إلى كارثة.

٦٤ - غادر السيد هندريكسون طاولة مقدمي الطلبات.

٦٥ - السيد السنوسي (المغرب): قال، ردا على بيان السيدة ماي، إنه يبدو أنها غير مواكبة لتطور الأحداث سواء في الإقليم أو في الأمم المتحدة. فحديثها عن تعداد السكان يدل على أنها لم تطلع على قراري مجلس الأمن ٧٢٥ (١٩٩١) المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٩٠٧ (١٩٩٤) المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. ويجدر بها العودة إلى هاتين الوثيقتين وإلى سجلات الأمم المتحدة لكي تكون على دراية أكبر عندما تتكلم في هذا الموضوع. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب كان أول دولة طرحت فكرة إجراء الاستفتاء لتتاح للناس حرية التعبير عن رأيهم فيما يتعلق بمستقبلهم.

٦٦ - وفيما يتعلق ببيان السيدة بولولو، على أقل نقد، تخطئ في تفسير نوايا المغرب وأعماله، وإنه لا يود أن يجادلها في هذه المسألة التي يتولى مناقشتها منذ فترة أناس مختصون. أما فيما يتعلق ببيان السيد هندريكسون، قال المتحدث إن السيد هندريكسون أشار إلى بيان ملك المغرب ووضح أنه أساء فهم هذا البيان أو تفسيره. فما تكلم عنه ملك المغرب ليست له علاقة لا بالصحراويين ولا بالصحراء.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥